شعوالأنشاء وعظم طاهر وقال الشافعي رحمه الله نجس هد يجوز التطهر
بماء خالطه شئ طاهر فغيّر احد اوصافه كماء المذاع السيل والماء الذي اختلط به
الزعفران والصابون والأشنان كذا ايضا في القدوري نه اذا غيّر الأشياء
الثلثة من الأوصاف لا يجوز التوضئ به وان كان المغيّر شيئا طاهرا لكن المنقول
من الاساتذة انه يجوز به التوضئ ان كان المغيّر شيئا طاهرا حتى ان اوراق
الأشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغيّر ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة
ثم يتوضئون منها من غير نكير نه سئل الامام الفقيه احمد بن ابراهيم الهندواني
رحمه الله عن الماء الذي تغيّر لونه لكثرة الأوراق الواقعة فيه حتى يطهر لون
الأوراق في الكف اذا رفع الماء منه هل يجوز التوضئ به قال لا ولكن يجوز شربه
وغسل الأشياء به لأنه طاهر وانما عدم جواز الوضوء به لأنه لما غلب عليه
لون الأوراق صار ماء مقيّدا كماء الباقلاء قن لو اسودّ الماء بالأوراق يجوز التوضئ
به اذا لم يغلب اى السواد قن لو مكث الماء في خابية حتى تغيّر وانتن بحيث يعاف النفس لشدة
نتنه فهو طاهر كما كان كذا في مختار الفتاوى نه اذا طبخ بالماء ما يقصد به
المبالغة في التنظيف كالسدر والحرض فان تغيّر لونه لكنه لم يذهب رقته يجوز التوضئ
به وان صار ثخينا مثل السويق لا يجوز التوضئ به كذا ذكر ايضا في قاضيخان نه
لو توضأ بماء السيل يجوز وان خالطه التراب اذا كان غالبا رقيقا فرانا كان او
اجاجا وان كان ثخينا كالطين لا يجوز التوضئ به خف لو توضأ بماء الثلج الذي كان
الثلج ذائبا بحيث يقاطر عن يده يجوز هكذا ذكر في التوازل وان لم يقاطر لم يجز
وذكر في واقعات الناطفي ماء الثلج اذا جرى على الطريق وفي الطريق نجاسات
ان تغيّب النجاسة في الطريق اى في الطين واختلطت حتى لا يرى لونها ولا اثرها
يجوز التوضئ به هكذا ذكر ايضا في خلاصة الفتاوى والفتاوى الكبير وذكر

صاحب

صاحب القنية في كتابه بغية الفتاوى ان الامام ابو نصر سئل عن هذه المسئلة
افتى بجواز التوضئ به قن انتهى الى نهر جامد تحت الجمد ماء ومعه آلة التنقيب
يجب عليه التنقيب والتوضئ منه وفي بعض الفتاوى تيمم كا سطح كان عليه
نجاسة مرئية او غير مرئية فاصاب المطر السطح واصاب ذلك الماء الثوب
ان كانت السماء تمطر في حال ما اصاب ذلك الماء لم يتنجس الثوب وان كانت لا تمطر
يتنجس جص بغرة او بعرتان من بعر الغنم او الابل وقعت في بئر لا يتنجس على
الأصح استحسانا والقياس ان ينجسه كذا في الهداية هد وجه الأستحسان ان ابار القرية
ليست لها رؤس حاجزة والمواشي تبعر حولها وتلقيها الريح فجعل القليل من ذلك
عفوا للضرورة ولا ضرورة في الكثير وجه القياس وقوع النجاسة في الماء القليل
والحد الفاصل بين القليل والكثير الأعتماد على المروي عن ابي حنيفة رحمه الله
انه يفوض الى رأي المبتلى وذكر في الهداية ان الكثير ما يستكثره الناس جص
ان ثلاث كثير تف عن محمد رحمه الله انه اعتبر الربع بان يأخذ ربع
حب الماء وقيل ان كان الدبق ولو من بعرة او بعرتين فهو كثير والا فلا وقال
ان اخذ اكثر وجه الماء فهو كثير هد لا فرق بين المتخثي والبعر هد ان وقع في
البئر خرء الحمامة او العصفور لا يفسد خلافا للشافعي رحمه هد تقاطر البول في
البئر مثل دوس الابر لا يتنجس مص الحوض اذا انخرق اسفله فثقب في موضع
فوقعت فيه نجاسة او ولغ الكلب ونوضأ به انسان قال الامام نصير وابو بكر
الاسكاف رحمهما الله يتنجس كذا في فتاوى اكثير وقال عبد الله بن مبارك
وابو حفص الكبير البخاري لا يتنجس كذا في فتاوى الظهيرية اذا كان الماء تحت الحوض عشرا
في عشر وان كان الماء متصلا بالجمد والفتوى على قول نصير وابي بكر الاسكاف
وان كان الماء منفصلا عن الجمد يجوز بلا خلاف وهو كالحوض الكبير المسقف

Copyright © King Saud University